

الصحف الغربية؛ العراق أولا ، وسورية؟

■ **عامر نعيم الياس ***

اهتمت الصحافة الغربية عموماً والأميركية خصوصاً، الصادرة هذا الأسبوع ، بالاستراتيجية الواجب اتباعها في الحرب الأميركية على ما يسمى «داعش». واحتلت الإجابة عن ملف الجبهات ورباطتها وأولوياتها المحيّر الأبرز في النقاشات والافتراضات التي طرحتها الصحافة الغربية. وكان لافتاً في سياق الإجابة عن الاستراتيجية الواجب اتباعها في حرب أوباما، اللجوء إلى توصيف الحقائق الناشئة على الأرض بما يُظهر استحالة صهرها ضمن استراتيجية موحّدة واضحة المعالم والأهداف، تتضمّن وسائل فعّالة للوصول إلى النهاية التي ترضي صانع القرار الأميركي وحلفاء بالدرجة الأولى. ولوحظ في هذا السياق ما نشرته صحيفة «لوموند» الفرنسية تحت عنوان «التحالف يبحث عن استراتيجية مشتركة ضد داعش»، إذ أكدت الصحيفة استناداً إلى الإعلام الأميركي أنّ استقالة وزير الدفاع الأميركي شنكار هاغل جاءت على إثر «الخلاف حول الاستراتيجية الواجب اتباعها في سورية، فوزير الدفاع السابق كان يدعو إلى انخراط أوضح في سورية»، وهو أمر يخالف رغبات البيت الأبيض ورئيس موظفيه بنينيس مكدونو الذي يؤيّد خيار «العراق أولاً».

وتحدّث التقرير عن إنشاء قيادة عسكرية جديدة داخل البنتاغون بقيادة الجنرال جيمس تيري، مهمتها «توحيد جهود التحالف في جبهتيّ الحرب على داعش»، متشابطة عن مدى نجاحة التغييرات الأخيرة في البنتاغون.

الواضح ممّا سبق أنّ الخلاف والارتباك هما السّماتان المسيطران على نهج صانع القرار الأميركي في ما يخصّ الاستراتيجية بمفهومها العريض للحرب على «داعش». فعلى رغم إنشاء قيادة عسكرية جديدة داخل هيكليات وزارة الدفاع الأميركية لتوحيد جبهتيّ الحرب على «داعش»، إلاّ أنّ الخلاف بين البيت الأبيض والبنتاغون حول أولوية الجبهات ينسف أيّ جهد لبلورة عمل أميركي متكامل على جبهتيّ الحرب، هذا أولاً. وثانياً، ما زالت سورية تشكل العقدة المستعصية التي يحاول صانع القرار الأميركي الهروب من الإجابة عنها، فصحيفة «وول ستريت جورنال» عنوت أحد تقاريريها: «التحالف المعارض لداعش مختلف حول الاستراتيجية في شأن سورية»، إذ إنّ أعضاء التحالف الـ 60 بقيادة الولايات المتحدة والذين يقاطون «داعش»، «محدون وبقوة» في شأن الاستراتيجية في العراق، ولكنهم «مختلفون في ما يتعلق بسورية». الانقسامات تتفاقم منذ بدء الضربات الجوية في سورية في شهر أيلول، «فالولايات المتحدة تريد فقط توجيه ضربات عسكرية ضدّ منظرّي داعش، من دون الاعتداء قوات نظام الأسد، في حين تطالب كل من تركيا والسعودية باستهداف كل من نظام الأسد وداعش».

إذاً، المشكلة المحيّزة هي سورية، بحسب الكاتب ديفيد أغناطيوس في صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، واستراتيجية التحالف في شأنها غير متناسقة، فالخلافات بين أعضاء التحالف حول دمشق لا تتوقف عند إمكانية الاعتراف الضمني بالدولة السورية الحالية، بل تتعدّاها إلى عقدة قبُول التعاون المباشر مع إيران في سورية وهو أمر يقلق كلاً من السعودية وتركيا و«إسرائيل». تلك الدول التي تقبل بالإمر الواقع في العراق على مضض، وتعتبر التقسيم القائم حالياً في هذا البلد العربي أمراً ضامناً بالحدّ الأدنى لاستمرار بعض من تفوذنا.

وعنا نقول «لوموند» الفرنسية: «ما زال التعيش الأميركي ـ الإيراني في العراق يجري بشكل جيّد حتى الآن»، لكن في المقلب الآخر، وفي سورية، هذا الأمر مرفوض تماماً. لذلك، نرى أنّ الإدارة الأميركية وضعت سورية ثانياً، بينما العراق أولاً، ترتيباً للأولويات بين هوة الخلاف بين الحلفاء في الحرب على «داعش»، ويفسح في المجال أمام المحور المقابل للعب على أفراق الارتباك والتناقض في مواقفهم، وربما هذا ما يفنسر في جزءٍ منه التحرّكات التي تقوم بها الدبلوماسية الروسية لإطلاق حوار سوري ـ سوري في موسكو، إذ يدرک الكرملين أهمية تعزيز أوراق فريق داخل الإدارة في مواجهة الفريق الآخر حتى لو تمّ الأمر بطريقة غير مباشرة.

■ كاتب ومرجع سوري

تقرير

اتفاقية مناهضة التعذيب تنصّ على محاكمة مسؤولي «سي أي أي»

قال كينيث روث، المدير التنفيذي لمنظمة «هيومن رايتس ووتش»، إن اتفاقية مناهضة التعذيب التي وقعت عليها الولايات المتحدة عام 1994، تنصّ على محاكمة المتورّطين في التعذيب، وأوضح روث، في مقال نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية السبت الماضي، أنّ الاتفاقية تنطوي على مطلبين رئيسيين. الأول: حظر التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية من دون استثناء، والثاني: محاكمة مرتكبي التعذيب. ويشير إلى أنّ بينما التزم الرئيس الأميركي الحالي وقف التعذيب ملتزمًا تعهد منذ اليوم الأول من توليه منصبه، فإنه فشل في تلبية الشقّ الثاني من المعاهد.

ويضيف روث أنّ أوباما رفض التحقيق في ممارسات التعذيب داخل وكالة الاستخبارات المركزية، ذلك بعيدا عن رفض محاكمة مرتكبيها. وشدد على أنّ تقرير لجنة الاستخبارات في الكونغرس يجب أن يقدّر أوباما إلى إعادة النظر في هذا الرفض.

وكشّف تقرير، الذي صدر الأسبوع الماضي عن الكونغرس، عن أدوات تعذيب قاسية استخدمها مسؤول وكالة الاستخبارات الأميركية في التحقيقات مع عناصر تنظيم «القاعدة» والمشتبه فيهم بالإرهاب، ما أثار غضب الجماعات الحقوقية. وبرز أوباما رفضه محاسبة المسؤولين عن التعذيب برغبته في التطلع نحو الامام لا النظر إلى الخلف.

ويقول مدير «هيومن رايتس ووتش» أنّ الماضي يعكس المستقبل. فإذا ما أصرّ الرئيس الأميركي على إحداث سابقة الإفلات من العقاب في جريمة خطيرة مثل التعذيب، فإنه يشجّع الرؤساء من بعده على التعامل مع التعذيب كخيار سياسي. كما يجعل من الصعب على الولايات المتحدة أن تستخدم تفوذها حول العالم في السعي إلى محاكمة المتورّطين في جرائم تعذيب.

ويرى روث أن جزءاً من رفض أوباما يعود بلا شك إلى حسبيته من الانقسام. ويوضّح أنّ المحاكمة بالانكيد ستطاول كبار مسؤولي إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش، الذين وافقوا على التعذيب. وفي المقابل، من المتوقع أنّ يرفض حلفاؤهم في الكونغرس المحاكمة، وربما ينجحون عقبات لاجئدة أوباما التشريعية. ويخلص روث إلى أنّ أوباما يقدّر بالانكيد صعوبة محاكمة أولئك المسؤولين عن تعذيب المعتقلين، ويانظر إلى ذلك، فإنّ مكتب الاستخبارات القانونية لدى بوش أكدّ أنّ الاستجوابات الدولية القانونية، فيما تُؤكّد وكالة الاستخبارات أنه من غير العادل محاكمة موظفيها لأنّها استندت إلى حسن النّية في هذا الحكم. ومع ذلك فإنه يحتمّ قلائلها ليس متأخراً بعد أن يغيّر أوباما رأيه، فيوجب القانون الفيدرالي، لا حدود للإجراءات عندما يسفر التعذيب عن وفاة أو إصابات خطيرة، وهو ما أسفرت عنه بالفعل الطرق والبيانات التي استخدمتها «سي أي أي» في الاستجوابات.

ويضيف أنّ تقرير الكونغرس منح الجميع فرصة لإعادة تقييم هذا الفصل المؤسف في تاريخ الولايات المتحدة، لذا ينبغي على الرئيس أوباما أن يستخدم التقرير لإعادة وجهة نظره في شأن رفض محاكمة مرتكبي هذه الجرائم.

البناء

أردوغان يتمادى في مغازلة القرضاوي واضعاً تركيا على كفّ عفريت

أردوغان يتمادى في مغازلة القرضاوي واضعاً تركيا على كفّ عفريت

ليس غريباً على أردوغان أنّ تتناولهُ الصحف الغربية. حتّى يومياً. وهو السياسيّ التركيّ المثير للجدل، الذي يمّد يده حتى للشيطان في سبيل مصالح براها هو «وطنية». والجديد حول الدين المتطرف يوسف القرضاوي.

الكاتبة التركية تولين دالوغلو، التي سلطت في مقالها الضوء على العلاقة الوثيقة التي تربط أردوغان بالقرضاوي، حتى أنّ الأخير أصدر بياناً مكتوباً في حزيران 2013، يدعو الجميع إلى مساندة أردوغان ضدّ مؤامرات أجنبية مزعومة.

مطلع كانون الأول الجاري، أثار المشاركون القلق حيال ميول الرئيس التركي، وأشاروا إلى أنه في مناسبات عدّة، بدأت تصريحات أردوغان وآراؤه شبيهة للإسلاميين المتطرفين في سورية والعراق، وقالوا إنّ مثل هذه الميول تُثير التساؤلات في شأن القيم المشتركة للتحالف مع تركيا. كما تركن الضوء دولياً على تركيا منذ احتدام الحرب في سورية بسبب سماح أنقرة بعبور المتطرفين عبر حدودها إلى سورية



«مونييتور»: آراء أردوغان تتفق

والمتشدّدين في سورية والعراق

رصدت كاتبة تركية هجوم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، على رئيس الجمهورية المصري عبد الفتاح السيسي، بسبب مذكرة الاعتقال الدولية الصادرة بحق الرئيس المتطرف يوسف القرضاوي.

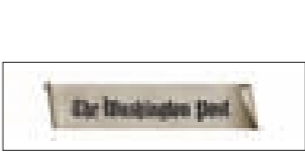
وسلّطت تولين دالوغلو، في مقالها الذي نشرته في صحيفة «مونييتور» الأميركية، الضوء على العلاقة الوثيقة التي تربط أردوغان بالقرضاوي، حتى أنّ الأخير أصدر بياناً مكتوباً في حزيران 2013، يدعو الجميع إلى مساندة أردوغان ضدّ مؤامرات أجنبية مزعومة. وزعم رجل الدين الذي يراس مجلس علماء المسلمين، أنّ المعارضة المحتجة في «ميدان تقسيم» مجردة أقلية عليها احترام رأي الغالبية. وشدّد القرضاوي على أنّ نجاح الرئيس التركي يأتي «بمساعدة الله»، لأنّه فرض حظرا على الخمر وأوقف الفساد الأخلاقي فضلاً عن دمار المجتمع، بحسب زعم القرضاوي.

وتصفيف الكاتبة التركية أنه على رغم أنّ القرضاوي يقول إنه لم يحرض قط على الإرهاب أو قتل أي شخص، فإنّ خطاب الجمعة التي داوم على القاها منذ «ثورات الربيع العربي» 2011، لطالما ما قوبلت برود فعل مختلفة.

ويشرّ هناك دالوغو إلى أنه خلال مؤتمر برعاية «صندوق مارشال الألماني» في إيطاليا، مطلع كانون الأول الجاري، أثار المشاركون القلق حيال ميول الرئيس التركي، وأشاروا إلى أنه في مناسبات عدّة، بدأت تصريحات أردوغان وآراؤه شبيهة للإسلاميين المتطرفين في سورية والعراق، وقالوا إنّ مثل هذه الميول تُثير التساؤلات في شأن القيم المشتركة للتحالف مع تركيا.

وتركّز الضوء دولياً على تركيا منذ احتدام الحرب في سورية بسبب سماح أنقرة بعبور المتطرفين عبر حدودها إلى سورية لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، وتقول الكاتبة التركية إنّ أردوغان أصبح يمتلك عادةً أن يهاجم الحكومة المصرية الحالية ويتجاوز حقها، خصوصاً الرئيس عبد الفتاح السيسي.

ويقول حسن أونال، رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة «أنطلييم» التركية، إنّ العلاقات التركية مع الحكومة المصرية الحالية تقوم على اعتبار الأخيرة «دعوا الإخوان المسلمين»، وهذا يستند إلى نهج أيديولوجي مشترك بين أردوغان والإخوان، مشيراً إلى أنّ المصريين إهدوا إلى صناديق الاقتراع لانتخاب السيسي، لذا فإنه رئيس منتخب ديمقراطياً. وأضاف البيروفسور التركي، «بينما كان محمد مرسي منتخِباً، فإنه فاز بإقرار هامشي ضيق للغاية، وكانت هناك مزاعم من احتجاز سفير الولايات المتحدة، وقاطع الكونغرس الانتخابات وقتذاك. باختصار، فإنّ الانتخابات التي أدت برمسي إلى السلطة يجب أن ينظر إليها بشيء من الريبة». وحذّر أونال من اتجاه أردوغان إلى منح ملأذ أمن للقرضاوي داخل تركيا، منلما قد يعبث بتعدادات جامة الإخوان المسلمين الفارين والمطرودين من قطر، مشيراً إلى أنّ خلوة كهذه من شأنها أن تُثير عواقب قانونية على تعاون تركيا مع الإنتربول في المستقبل. وخلص إلى القول إنّ أنقرة يوسّغ بحاجة إلى إضافة تصريحات أردوغان إزاء القرضاوي إلى قائمة مشكلاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فالقائمة طويلة بما فيه الكفاية، لا سيما في ما يتعلق بالتعامل مع الجماعات الإرهابية في سورية والعراق.



«واشنطن بوست»: الأطباء راقبوا استخدام «سي أي أي» التعذيب من دون التدخّل لمتهه

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» تقريراً عن دور الأطباء في ممارسات «سي أي أي» الوحشية التي استخدمت ضدّ الإرهابيين المشتبه بهم. وقالت الصحفية إنّ الأطباء التابعين لـ«سي أي أي» راقبوا الأساليب القاسية التي استخدمت ضدّ المعتقلين، لكن لا أدلة تكفي على أنهم تدخلوا لمنع استخدام هذه الأساليب.

وأوضحت الصحفية أنه بعد زيادة وتيرة التحقيق في أساليب الاستجواب التي استخدمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ضدّ الإرهابيين المشتبه بهم في أوائل عام 2003، قال مسؤول طبي في الوكالة لزميل له، إنّ «دورهم في تقديم الوعي المؤسسي والدور المحدد للبرنامج قد تغيراً بشكل واضح». وقال المسؤول، وفقاً لرسالة كتبها عبر الإيميل، إنّ العاملين في المجال الطبي بالوكالة أصبحوا من يحرصون على تعظيم الاستفادة بأسلوب آمن والحفاظ على الجميع بعيداً عن المشاكل.

وفقاً لما جاء في تقرير مجلس الشيوخ عن أساليب الاستجواب التي استخدمتها «سي أي أي»، فإنّ أطباء الوكالة، وأيضاً المعالجين النفسيين كانوا مشاركين عن كتب في كل جلسة استجواب تقريباً إلى مدى أبعد بكثير ممّا كان يعرف في السابق.

وتابعت الصحفية قائلة إنّ الأطباء العاملين في مكتب الخدمات الطبية في الوكالة عملوا كمراقبين، من دون وجود أدلة قوية في التقرير الصادر عن مجلس الشيوخ عن تدخلهم لمنع استخدام أساليب التعذيب. وفي بعض الحالات، حذروا من أنّ جلسات الاستجواب سواء الجارية أو المخططة لها، تحمل مخاطر تتجاوز التوجهيات التي وضعوها، لكن في غالبية الأمثلة الموقفة، بدا أنّ الفريق الطبي كان من العوامل المساعدة، فقدم المشورة في شأن إمكانية تخفيف الأغلال لتجنب الإصابة الشديدة لدى المعتقلين أثناء ووقوفهم لفترة طويلة في أوضاع مرهقة، وتغطية الجرح بالبلستيك أثناء إغراقهم في المياه، وإدارة أسلوب التغذية الشرجية والذي وصفه أحد المسؤولين الطبيين بأنّه طريقة فعّالة لتصفية ذهن شخص وإجباره على الحديث.

وقال محامي في «سي أي أي» شاهد أسطرة ديفيد الاستجوابات التي تمت لاحقاً، أنّ الشخص الذي كان يقترض على مسؤول طبي كان يرتدي السواد من الراس إلى القدمين، ولم يكن ممكناً تمييزه عن غيره من أعضاء فريق الاستجواب.

وأعرب المدافعون عن موانيق الشرف الطبية عن غضبهم من مشاركة أطباء في الجلسات، منذ بداية الحديث عن دورهم في وثائق وزارة العدل و«سي أي أي» التي كسفتها إدارة أوباما عام 2009.



«إنديبننت»: الجنائية الدولية تدرس ملفاً

يتهم بريطانيا بارتكاب جرائم حرب في العراق

بدأت المحكمة الجنائية الدولية في دراسة ملفّ يدين الجنود البريطانيين بتعذيب مواطنين عراقيين وارتكاب جرائم حرب بحق نساء ورجال واطفال عراقيين خلال فترة الهجوم الأميركي ـ البريطاني على العراق، وفقاً لما نشره موقع صحيفة «إنديبننت» البريطانية.

وكانت بريطانيا قد واجهت اتهامات ضدّ جنودها بارتكاب جرائم حرب في العراق، إذ قدم عددٌ من محامي حقوق الإنسان بداية السنة الحالية، ملفاً إلى المحكمة الجنائية الدولية يعرض جرائم القوّات البريطانية في العراق. ويأتي

الاتهام في الوقت الذي تنتظر فيه بريطانيا صدور تقرير رسميّ المنصف هذا الأسبوع يفحص جرائم جنود بريطانيين في العراق، وفضايا تعذيب مواطنين عراقيين وقتلهم بشكل غير قانوني.

ووُجِهُت رسائل تحذير لأفراد يذكر التقرير الجرائم التي ارتكبوها. وتعرّض حكومة ديفيد كامبرون لضغوطات مطالبة بتشكيل لجنة قضائية تستقصي عن الجرائم التي ارتكبها البريطانيون في العراق، ومدى تورّط المملكة المتحدة في برامج تسليم المجرمين الخاصة بجهاز «سي أي أي». وقدمّت مجموعة المحامين الحقوقيين إلى المحكمة الجنائية الدولية مجموعة من الأدلة تكشف عن قيام القوّات البريطانية بتعذيب عراقيين في الفترة بين عامي 2003 و2008، إذ استخدمت طرق تعذيب مثل الضرب والصدمات الكهربائية وإطلاق كلاب مفترسة على مساجين أثناء استجوابهم، واحتوت أدلة المحامين على شهادات مواطنين صادف سوء حظهم أن يكونوا في المكان الخطأ وفي الوقت الخطأ، لتلقي قوّات الاحتلال القبض عليهم.

وذكر التقرير شهادات تكشف عن قيام جنود بريطانيين باقتحام منازل مواطنين عراقيين وتعذيب نساء واطفال ورجال، وتعريض البعض للضرب بشكل ترك عامات مستومية.



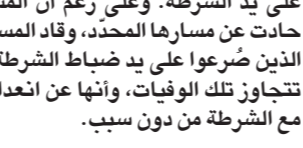
«نيويورك تايمز»: الاحتجاجات الحاشدة

في نيويورك تعكس غضباً متزايداً في أميركا

اهتمت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية بالتظاهرات الحاشدة التي شهدتها مدينة نيويورك احتجاجاً على عكف الشرطة الأميركية ضدّ السود. وقالت إنّ أكثر من 25 ألف شخص شاركوا في مسيرة عبر مانهاتن السبت، في أكبر احتجاج تشهد نيويورك منذ أنّ رفضت هيئة المحلفين اتهام ضابط في قتل رجل أسود غير مسلح هذا الشهر. وردّد المحتجون شعار «لا أستطيع أن أتفهم»، وكانت هذه الكلمات الأخيرة التي نطق بها الضحية إريك غارنر الذي لقي حتفه مختقفاً أثناء محاولة رجال الشرطة القبض عليه.

ورفضت الصحفية أنّ المحتج الذي امتد في بعض الأحيان لمسافة ميل يسلط الضوء على الغضب المتزايد على سعيد أميركا من أحداث مقتل رجال

على يد الشرطة. وعلى رغم أنّ المسيرة كانت سلمية إلى حدّ كبير، إلاّ أنّها حادت عن مسارها المعتاد، وقاد المسيرة عائلات لعدد من الرجال العزلون الذين ضُرعوا على يد ضباط الشرطة، إلاّ أنّ المحتجين أصروا على أنّ الحركة تتجاوز تلك الوفيات، وأنّها عن اتعادم الكرامة اليومية للدخول في مواجهات مع الشرطة من دون سبب.



«غارديان»: فالون يكشف

عن إرسال مئات العسكريين إلى العراق

لتدريب القوّات العراقية والبيشمركة

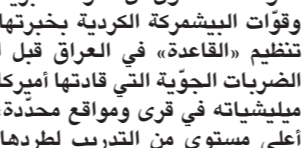
قال وزير الدفاع البريطاني مايكل فالون إنه سيرسل مزيداً من القوّات البريطانية إلى العراق، لتشارك في مهمة تدريب القوّات العراقية والكردية التي تواجه مليشيات التنظيم المسلح «داعش»، وفقاً لما نشره موقع الصحفية البريطانية «غارديان».

وقال فالون إنه سيرسل جنوداً يقدر عددهم بالمئات إلى العراق، وسيكونون جزءاً من القوة المرسلة المستعدة للمواجهات العسكرية في حال حدوثها، وستتمكّز القوّات في ثلاثة مسعرات قرب العاصمة بغداد، وفي معسكر في إقليم كردستان. ويأتي القرار في الوقت الذي تتصاعد فيه الإقاويل والبيّانات التي ترخّج إمكانية اشتراك جنود أميركيين وبريطانيين في المعارك البريّة المتدلعة بين ميليشيات «داعش» والقوّات الكردية والعراقية الحكومية.

وكان رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية مارتن دمبيسي قد لمح في الشهر الماضي إلى إمكانية اشتراك جنود في المعارك البريّة الدائرة ضدّ زحف ميليشيات «داعش»، وذلك بعد موافقة الرئيس الأميركي باراك أوباما على زيادة عدد الجنود الأميركيين المتواجدين في العراق.

وأضاف فالون أنّ القوّات البريطانية ستزوّد القوّات العراقية الحكومية وقوّات البيشمركة الكردية بخبرتها التي استمدتها من سنوات الحرب ضدّ تنظيم «القاعدة» في العراق قبل انسحابها عام 2011. وقال فالون إنّ

الضربات الجوية التي قادتها أميركا وبريطانيا ضدّ «داعش»، أدّت إلى تمركز ميليشياته في قرى ومواقع محددة، ما يستوجب استخدام قوّات برية على أعلى مستوى من التدريب لطردھا منها، مضيفاً أنّ تلك القوّات لن تكون غربية.



«فايننشال تايمز»: السلطات الهندية

تلقي القبض على مروج لـ«داعش»

ألقت السلطات الهندية القبض على مدير إحدى الشركات، لاشتياد امتلاكه حساباً على موقع «تويتر»، يروجّ لعمليات التنظيم المسلح «داعش»، وينشر مقاطع إعدام الرهائن وبيانات تشجّع على الالتحاق بالتنظيم.

وأشارت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، إلى أنّ إحدى القنّوات البريطانية تعرّفَت إلى صاحب الحساب الذي يسمى «Shami Witness»، زاعمة أنه شاب هندي مدير لإحدى الشركات ويديع مهدي مسرور، ويتبع حسابه 18 ألف حساب آخر، غالبيتها لمقاتلين أجناب في صفوف تنظيم «داعش».

وقالت السلطات الهندية إن مسرور اعتاد على نشر بيانات ومقاطع فيديو باللغة الإنجليزية تشجّع زحف ميليشيات «داعش» بعد ساعات عمله، وكان أقرب لمقاتلي التنظيم القادمين من الغرب.

ونكّر والد مسرور الاتهامات التي لحقت بنجله، مؤكداً براءته وعدم ارتباطه بأي تنظيم جهادي سواء في سورية أو خارجها.

وأضافت السلطات الهندية أنّ مسرور اعتاد على الترويج لـ«داعش» عن طريق حسابه في «تويتر»، في حين اعتاد نشر صور مسلّية وبعض النكات في حسابه على موقع «فايسبوك» بعيداً عن أي تشجيع لتنظيم «داعش».

وكان مسرور قد صرّح لإحدى القنّوات البريطانية بأنه كان ليلتحق بـ«داعش»، لولا حاجة أسرته إليه، علماً أنّ أربعة مواطنين فقط من البلد الذي يمتلك ثالث أكبر عدد للمسلمين في العالم التحقوا بـ«داعش»، وعاد واحد فقط منهم للتحقق عليه سلطات الأمن الهندية.

لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، وتقول الكاتبة التركية إنّ أردوغان أصبح يمتلك عادةً أن يهاجم الحكومة المصرية الحالية ويتجاوز حقها، خصوصاً الرئيس عبد الفتاح السيسي.

ولا تزال أصداه تقرير استخدام «سي أي أي» وسائل التعذيب ضدّ معتقلي «القاعدة» تتردّد في الصحف الأميركية، إذ نشرت صحيفة «واشنطن بوست» تقريراً عن دور الأطباء في تلك الممارسات الوحشية التي استخدمت ضدّ الإرهابيين المشتبه بهم. وقالت الصحفية إنّ الأطباء التابعين لـ«سي أي أي» راقبوا الأساليب القاسية التي استُخدمت ضدّ المعتقلين، لكن لا أدلة تكفي على أنهم تدخلوا لمنع استخدام هذه الأساليب.

وفقاً لما جاء في تقرير مجلس الشيوخ عن أساليب الاستجواب التي استخدمتها «سي أي أي»، فإنّ أطباء الوكالة، وأيضاً المعالجين النفسيين كانوا مشاركين عن كتب في كل جلسة استجواب تقريباً إلى مدى أبعد بكثير ممّا كان يعرف في السابق.



صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

المصادقة على تعيين آيزنكوت

في رئاسة الأركان

صادقت الحكومة «الإسرائيلية» صباح أمس على تعيين اللواء جادي آيزنكوت، رئيساً لهيئة الأركان العامة في الجيش «الإسرائيلي».

ونقلت صحيفة «يديעות آخرونوت» العبرية عن رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتانياهو، قوله في مستهل جلسة الحكومة الأسبوعية: «إن اللواء آيزنكوت هو الرجل الأنسب في المكان والزمان المناسبين، لقد م آيزنكوت في جميع مناصب القيادة في صفوف الجيش، وهو قائد ذو خبرة ويمكنه قيادة الجيش نحو التحديات الكبيرة التي نتوجّد من حولنا».

وأضاف نتانياهو: «التحديات لا تتوقف ولو للحظة، وأنا على اقتناع بأنه من خلال اتجاه القيادة والسياسة الحازمتين والمسؤولتين والصارمتين، إضافة إلى رئاسة اللواء آيزنكوت هيئة الأركان العامة للجيش، نستطيع أن نتخطى جميع العقبات ونتصدّى لجميع التحديات».

وكان قد تفانس على المنصب نائب رئيس الأركان يائير نافيه، والجنرال يائير جولان، الذي سيعين نائباً لرئيس الأركان المقبل، بينما جرى تفحص الإنسقالة من الجيش. ويشار إلى أنّ آيزنكوت تولى عدّة مناصب عسكرية رفيعة، بينها قائد شعبة العمليات وقائد لواء «غولاني»، وقائد الجبهة الشمالية ونائب رئيس أركان الجيش. وشغل آيزنكوت منصب السكرتير العسكري لرئيس الحكومة الأسبق إيهود باراك، واستمر في هذا المنصب تحت رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون، ومن المقرّر أن يتسلّم آيزنكوت المنصب الجديد في شهر شباط المقبل.

ورابط اسم آيزنكوت في السنوات الأخيرة، بقضية «هارياز»، التي جرت خلالها محاولة لتشويه سمعة الجنرال يوءاف جالانت، وكشفت عن خلافات عميقة بين وزير الدفاع السابق إيهود باراك، ورئيس أركان الجيش السابق غايي اشكنازي.

الانشقاقات تضرب «شاس»

ذكرت صحيفة «معاريف» العبرية أمس أنّ الانشقاقات بدأت تضرب حزب «شاس»، أحد أكبر الأحزاب «الحريدية»، المتشدّدة دينياً، إذ قرر رئيس الحزب السابق، وعضو «الكنيست» حالياً إيلي يشاي الانشقاق عن الحزب، بعد أن أصدر «مجلس حكماء التوراة»، هيئة الحزب العليا، تعليمات بعدم عقد لقاء مصالحة بين يشاي ورئيس الحزب، عضو «الكنيست» أرييه درعي.

وأضافت «معاريف»، أنّ رئيس «مجلس حكماء التوراة»، الحاخام شالوم كوهين، أمر عضو المجلس الحاخام شمعون بعديني، بإلغاء اللقاء مع يشاي المقرّر أمس، وأبلغ بعديني درعي بذلك وبأنّ «مجلس حكماء التوراة»، وحدّه هو الذي سيتعامل مع يشاي وبنيتّه الانشقاق عن الحزب. كما صدرت تعليمات لقيادة الحزب بعدم التحدّث إلى وسائل الإعلام حول هذا الموضوع والتركيّز على الانتخابات المقبلة، وأنّ الانطباع السائد حالياً أنّ حزب «شاس» يعتمز طرد يشاي من صفوفه.

الجدير ذكره أنّ يشاي كان رئيساً لـ«شاس» 14 سنة، وقضى درعي 3 سنوات منها في السجن بعد إدابته بمخالفات فساد، وكان ممنوعاً عن تولي مناصب في السنوات الأخرى، كذلك فإن يشاي كان عضو «كنيست»، عن شاس منذ 18 سنة وتولى خلال هذه الفترة عدّة مناصب وزارية.

وحول أسباب الخلاف، فإنّ يشاي يطالب بالحصول على قسم من صلاحيات درعي، وكان مرقّباً من يشاي قال: «إنّ درعي يقبّد أيدي يشاي وأرجله ويسدّ هفّه، ولا يمكن العمل هكذا»، وجرّت في الأيام الماضية محاولات للمصالحة بين الجانبين، واقترح درعي على يشاي خلالها ضمان المكان الثاني في قائمة الحزب للانتخابات المقبلة، وتولّيّه منصب وزيرٍ في حال انضمام «شاس» إلى الحكومة المقبلة.

في المقابل، تردّدت أنباء حول اعتزام يشاي الانقسام عن «شاس» وبنيتّه تأسيس حزب جديد يدعى «كوكما» قد ينضمّ إليه وزير الإسكان أورفي آريئيل، في حال انشق عن كتلة «البيت اليهودي».

موازنة الأمن والاحتلال ...

بقرتان مقدّستان

كتب جدعون ليفي في «هارتس» العبرية: بدأت تظهر فرصة لتغيير الحكم في «إسرائيل» والتلفه كبير، لكن إمكانية وجود حكومة برئاسة إسحٰق هرتسوغ وتسيبي ليفني تشعل الخيال: نهاية التشريع غير الديمقراطي، توقف في عملية لفظ عرب «إسرائيل»، كبح موجات العنصرية والوقمية، المطاردة، إعادة محكمة العدل العليا إلى مكانها، استئناف المفاوضات السياسية، إضعاف «زعران» اليمين في «الكنيست»، تتشكل في الأجواء أمور جميلة، رياح لزمن آخر، تبعث على الأمل، العالم أيضاً سيسفّق ويضمّ «إسرائيل» الجديدة، هذا إذا قامت كلّ مُحب للديمقراطية يجب أنّ يفرح من أجلها!

ولكن هذه الفرحة المبكرة يجب وضع حدود لها. حدود الديمقراطية «الإسرائيلية». أنّ الأوان للاعتراف بأنّ اللعبة الديمقراطية «الإسرائيلية»، تنقص فقط على ما يحدث في غرف الأودل. فالعمليات الانتخابية الأكثر صورية كتلك التي أمامها هي عملياً «لعب أولاد»، الشعب يتبخّث، والسلطة تتغير (أو لا تتغير) يسار ويمين، والفارق الكبيرة بينهما – أما الفيلين الحقيقيين اللذين في مركز البيت لا أحد يتحدث عنهما. لا أحد يتجرّأ، يمين ويسار، بيبي وبوغي ـ إنهما الأمر نفسه.

الاحتلال «الإسرائيلي» وموازنة الأمن، موازنة الأمن والاحتلال «الإسرائيلي». هذان العلامان في الواقع «الإسرائيلي» يقتران مصير الدولة في كافة المجالات تقريباً، إنهما خارج النطاق. خارج النقاش الجماهيري الحقيقي، فهما ليسا على الطاولة. وقد أعلنّا منذ زمن كمنظمة عسكرية مغلقة، منطقة إطلاق النار، يُمنع الدخول إليها. لا يستطيع أيّ سياسيّ جذي التطرّق إليها، لا أحد يجروّ. هذان الورمان المرتبطان ببعضهما أضيفت إليهما المستوطنات التي تتسع وتنمو تحت أيّ حكومة من دون تمييز.

أيضا في العمليات الانتحائية لا أحد يتطرّق إلى هذه الأمور، وكان هناك أمر يمنع الكلام، وحتى الاحتجاج الاجتماعي في صيف 2011 لم يجروّ إنّ يتحدث عنها. البراءة عدم النزاع، نحن نتحدث عن مسؤولية قيمة مضافة صفر، عن الفوكة وعن الشقق السكنية. لو جاء مراقبون غربة إلى هنا لكانوا مبصدمون: عمّا تتحدّثون، عمّا؟

فئة منطقي في كون الموضوعين الكبارين لا يتّم الحديث عنهما في العملية الانتحائية: كل سياسيّ «إسرائيلي» مجزّب يعرف أنّ لفرصة لتغييرهما. كل رئيس حكومة «إسرائيلي» يستطيع الخروج بسهولة للحرب كل سنتين، والتسبب بآزمة في العلاقات مع واشنطن كل ساعتين، لكنه لا يستطيع بأيّ شكل من الأشكال تقليص موازنة الأمن، أو المسّ بالاحتلال والمستوطنات.